

دور الرقابة المصرفية كجهة ساندة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الشركات التجارية**The role of banking supervision as a supporting body in reducing the phenomenon of tax evasion in commercial companies**

م.م. علا سمير سبتي

كلية دجلة الجامعة

ola Sameer sabti

ola.samir@duc.edu.iq

م.م. سارة محمود حسين

كلية التراث الجامعة

sarah mahmood Hussein

sara.mahmood@turath.ed.iq

م.م. سارة ثامر نافع

كلية التراث الجامعة

sarah thamer nafea

sara.thamir@turath.edu.iq

تاريخ تقديم البحث: 2022/08/16

تاريخ قبول النشر: 2022/08/28

المستخلص:

نظراً للتطورات التكنولوجية تم الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من الحلول لمساعدة الادارة الضريبية في الحصول على معلومات تساعد بالوصول الى الدخل الحقيقي للمكلفين من الشركات التجارية ومنع حالات التهرب الضريبي سواء كانت جزئية او كلية وذلك من خلال الاستفادة من المعلومات التي توصلت اليها اللجان الرقابية المشكلة من قبل البنك المركزي للاشراف على عمليات التحويل الخارجي للعملة الأجنبية لغرض الاستيراد، وقد تم تسليط الضوء على مدى تأثير ذلك في عمل الإدارة الضريبية ودورها في التقليل من التهرب الضريبي التي يمارسها بعض المكلفون من خلال التلاعب بالحسابات المقدمة للإدارة وتبرز مشكلة البحث بوجود عدد كبير من حالات التهرب الضريبي التي تعانيها الإدارة، ويكتسب البحث أهميته من تتمثل أهمية البحث في بيان استخدام معلومات الرقابة المصرفية كجهة ساندة لعمل الإدارة الضريبية للحد من التهرب الضريبي، والتركيز على الشركات التجارية وكيفية التحاسب الضريبي لنتيجة نشاطها ويقوم البحث على بيان دور الرقابة المصرفية كجهة ساندة للإدارة الضريبية وذلك بتوفير المعلومات التي تخص التحويلات المالية للاستيراد، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود عدد كبير من المكلفين غير مصرحين عن جميع انشطتهم التجارية لغرض تقليل الوعاء الضريبي وبالتالي تقليل مبلغ الضريبة وهذا مايسمى بالتهرب الضريبي الجزئي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المصرفية، الإدارة الضريبية**Abstract:**

Due to technological developments, a set of solutions have been taken into consideration to assist the tax administration in obtaining information that helps access the real income of taxpayers from commercial companies and prevent cases of tax evasion, whether partial or total, by making use of the information reached by the supervisory committees formed by the Bank The central bank to supervise the external transfer of foreign currency for the purpose of import, and the impact of this on the work of the tax administration and its role in reducing tax evasion practiced by some taxpayers through manipulation of accounts submitted to the administration has been highlighted. management suffers, The research gains its importance from the importance of the research in showing the use of banking control information as a support body for the work of the tax administration to reduce tax evasion, and focus on commercial companies and how to account for tax for the result of their activity. For import, the study reached a number of results, the most important of which are: The presence of a large number of taxpayers who do not declare all their commercial activities for the purpose of reducing the tax base and thus reducing the amount of tax, and this is called partial tax evasion.

Keywords: banking supervision, tax administration

1. المقدمة:-

يعد التهريب الضريبي من احد المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تعد من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في جميع البلدان حيث يختلف حجمها وصورها من بلد الى اخر وهو مرتبط باستقرار النظام المصرفي ويرجع السبب في ذلك هو عولمة الأسواق المالية وقد شهدت الأنظمة المصرفية تطورات هائلة أدى ذلك الى ظهور وانتشار مشاكل ضمن العمل المصرفي حيث ان استقرار النظام المالي لقد ولدت موجات التغير هذه مشاكل جديدة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاعمال و الانشطة المصرفية ، وقد ازدادت هذه المشاكل والمخاطر مع زيادة المنافسة ، و ابتكار المنتجات الجديدة ، وتطور الاسواق المالية وتقلباتها و ازدياد استخدام الوسائل الالكترونية و تطور عمليات التجارة الالكترونية بحيث أصبحت المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي وهو ما ولد حالة من عدم الاستقرار في العديد من دول العالم ، ومن أهم الآثار السلبية التي خلفتها العولمة المالية هي الازمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من الدول ، وبحيث كان لهذه الازمات تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية ومن بين الاليات الحديثة للحفاظ على ضمان واستقرار النظام المالي هي تطبيق الإجراءات الرقابية اللازمة للتغلب على المخاطر من خلال ضمان دقة التقارير المالية الصادرة من الشركات التجارية والمعدة وفق الأسس وهذا بدوره يساعد في التقليل من ظاهرة التهريب الضريبي التي تسعى الدول كافة في الحد او التقليل منها ومكافحتها بشتى الطرق لغرض تلافي النقص الحاصل بالايادات الضريبية وفي هذا الصدد، تسعى المصارف منذ عدة سنوات، إلى تعزيز الاطر التنظيمية والقانونية للرقابة والاشراف المصرفي على المؤسسات المالية والمصارف لغرض خلق صناعة مصرفية تتلائم مع المعايير والمواصفات الدولية، من خلا جهاز رقابي فعال و قواعد ومعايير صارمة . لكن التوجه الجديد الذي تعرفه الرقابة المصرفية على المستوى الدولي، يواجه تحديا كبيرا على غرار المصارف المركزية بالدول النامية فيما يخص تهيئة المحيط الملائم لغرض التكيف مع هذه المعايير الجديدة وقد تمت المحاولة في هذا البحث الى تسليط الضوء على المعاناة الإدارية والفنية وكيفية تنشيط الأداء الضريبي من خلال الرقابة المصرفية وزيادة الحصيلة الضريبية للدولة ومواجهة نفقاتها العامة.

2-1 منهجية البحث :-**2-1-1 مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث بحالات التهريب الضريبي التي تعانيها الهيئة العامة للضرائب من خلال التلاعب بحسابات الشركات التجارية وعدم دقة البيانات المقدمة من خلالها الى الإدارة الضريبية حيث تكمن مشكلة البحث بالسؤال التالي
(هل تساهم الرقابة المصرفية كجهة ساندة للحد من التهريب الضريبي في الشركات التجارية) .

2-1-2 أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان استخدام معلومات الرقابة المصرفية كجهة ساندة لعمل الإدارة الضريبية للحد من التهريب الضريبي، والتركيز على الشركات التجارية وكيفية التحاسب الضريبي لنتيجة نشاطها ، والسعي بالوصول الى طرق تسهل تقدير الدخل الحقيقي للشركات التجارية الخاضع للضريبة والحد من التهريب الضريبي.

2-1-3 أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية

1. التعرف على الرقابة المصرفية وانواعها
2. التعرف على التهريب الضريبي وانواعه وطرق مكافحته
3. التعرف على طريقة التحاسب الضريبي للشركات التجارية وكيفية الوصول الى الدخل الحقيقي الخاضع للضريبة.

2-1-4 فرضية البحث

ان المعلومات التي تم الحصول عليها من قبل الإدارة الضريبية بواسطة الجهة القائمة بالرقابة المصرفية (كجهة ساندة) تساعد في الحد من التهرب الضريبي للشركات التجارية

2-1-5 مجتمع وعينة البحث

1. مجتمع البحث/ الهيئة العامة للضرائب
2. عينة البحث/ (قسم الشركات)

2-1-6 حدود البحث : أتخذ البحث حدين

- الحدود المكانية / تم اختيار الهيئة العامة للضرائب
- الحدود الزمانية/ سنه تقديرية

2-1-7 منهج البحث

سيتم الاعتماد على اسلوب المنهج الوصفي في الجانب النظري ، اما بالنسبة للجانب العملي فتم الاعتماد على اسلوب المنهج التحليلي .

2-1-8 أساليب جمع البيانات والمعلومات:

أستند الباحثين في جمع البيانات والمعلومات في

- الجانب النظري :

1- الكتب والاطاريح والرسائل

2- الابحاث والمجلات العلمية

3- المقابلات الشخصية مع المخبين في قسم الشركات بالهيئة العامة للضرائب

- الجانب العملي :

تم الاعتماد في الجانب العملي من البحث على البيانات المقدمه من قبل عدد من الشركات التجاريه المستورده ومن ثم مقارنة هذه البيانات مع معلومات الرقابة المصرفية في الحاسبه الالكترونيه وبالتالي الوصول الى نتيجة النشاط ومن ثم فرض الضريبة على الدخل الحقيقي .

2-2 دراسات سابقه

الدراسات السابقه تساعد في تحديد الاطار النظري والاطار العملي للبحث وسوف يتم التطرق الى عدد من الدراسات العربية و الاجنبية التي لها علاقه بموضوع البحث الحالي ، واهم نتائج الدراسات السابقه.

2-2-1 دراسات عربية

1- دراسة (الراوي, عروبة معين عايش/ 2008)

عنوان الدراسة: العوامل التي تؤدي إلى تهرب مكلفي ضريبة الدخل في العراق
مشكلة الدراسة: تتضمن مشكلة البحث (استمرار المكلفين بدفع ضريبة الدخل من التهرب من دفعها عن طريق إتباعهم طرق وأساليب مشروعة وغير مشروعة وذلك لوجود اسباب عديدة تؤدي إلى استمرار التهرب الضريبي لهم ، وبالتالي هذا يؤدي إلى تقليل الحصيلة الضريبية ، وبذلك التأثير على الموازنة العامة للدولة.

نتائج الدراسة: ارتفاع معدلات تهرب المكلفين بدفع ضريبة الدخل للأنشطة المنظمة عن طريق مقارنة عدد ذوي الأنشطة المسجلين لدى النقابات المهنية التي تم منحهم إجازة ممارسة المهنة (كالصيادلة ، والأطباء... الخ) عما مسجل في الهيئة العامة للضريبة ، وهذا يبين ضعف إجراءات الحصر الضريبي لصحاب هذه النشاطات المنظمة لدى السلطة الضريبية ، والدوائر الساندة لها لتزويدها بأسماء من منحوا إجازات ممارسة، وبيان نشاطاتهم التي من الواجب التحاسب ضريبياً عليها.

2-2-2 دراسات اجنبية

1-دراسة (Agnes, Charies, 2012)

عنوان الدراسة: The impact of innovative accounting practices on tax evasion in Kenyan companies (تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في التهرب من دفع الضريبة في الشركات الكينية)
مشكلة الدراسة: تتركز مشكلة البحث في (اعتماد الشركات الكينية لأساليب المحاسبة الإبداعية لغرض التهرب من دفع الضريبة)
نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الى احد الاسباب التي تدفع هذه الشركات الى استخدام اساليب المحاسبة الإبداعية هو التهرب الضريبي.

2-دراسة (Dang, 2011)

عنوان الدراسة the camel rating system in banking supervision a case study
نظام تصنيف الجمل في الرقابة المصرفية دراسة حالة
مشكلة الدراسة: لقد أصبح الإشراف المصرفي أكثر قلقاً بسبب الخسائر الكبيرة في القروض وفشل البنوك منذ الثمانينيات وحتى الآن. في ظل الأزمة المصرفية في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم
نتائج الدراسة: نظام التصنيف هو أداة إشرافية مفيدة في نهج تحليل CAMEL الأمريكي مفيد لأنه تصنيف موحد دولياً ويوفر المرونة بين الفحص في الموقع وخارجه ، ومن ثم فهو النموذج الرئيسي في تقييم البنوك.

1-3 الرقابة المصرفية

1-1-3 مفهوم الرقابة المصرفية

تعد الرقابة المصرفية بشكل عام هي نوع من أنواع الرقابة التي تعمل بها الدوائر والهيئات للتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة الاشراف سواء كان ذلك من قبل البنك المركزي او من قبل السلطات المخولة قانونا بالاشراف على المصارف وهناك من عرف الرقابة المصرفية بأنها عملية تطبيقية للقوانين والأنظمة والقواعد المصرفية التي تهدف في تمكين المؤسسات المصرفية من ممارسة اعمالها بطريقة تؤدي الى تفادي اتباع الأساليب التي تسبب ضرر بأموال المودعين وحقوق المساهمين (راضي ، 2019، 420)
وقد تم تعريفها أيضا بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والتعليمات والإجراءات التي تنفذها المصارف لغرض الحفاظ على سلامتها وتكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية (شكير، 2011، 27)
وانها تتمثل في التأكد في ما إذا كان كل شيء في البنك يطبق وفقا للخطة المستهدفة و للتعليمات الصادرة ووفق المبادئ التي تم إعدادها من عدمه.(بركات واخرون، 2019، 418)

3-1-2 أهمية الرقابة المصرفية:

تبرز أهمية الرقابة المصرفية فيما يأتي Beck, 2013, 5 (Gros)

- 1- الوصول إلى معلومات أفضل البنك المركزي يحتاج إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن أداء القطاع المصرفي من أجل ممارسة السياسة النقدية بشكل فعال.
- 2 - توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف وذلك لأهميتها في التنمية الاقتصادية.
- 3 -أهمية رقابة القطاع المصرفي لما يقوم به من خلق النقود وقدرته على التأثير بالقوة الشرائية للعملة الوطنية .
- 4 -إمكانية معرفة درجة المخاطر التي تتحملها المصارف والحد او التقليل منها.
- 5 -التأكد من مدى التزام المصارف بتنفيذ التعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

3-1-3 أهداف الرقابة المصرفية:

يمكن حصر اهداف الرقابة المصرفية فيما يأتي (سليمة، 22، 2012)

- 1 -المحافظة على استقرار النظام المالي و المصرفي ، وذلك من خلال الاشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية ووضع القواعد التعليمات الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف .
- 2 - التحقق من كفاءة عمل الجهاز المصرفي ، وذلك عن طريق فحص الحسابات و المستندات الخاصة بالمصارف، للتأكد من جودة الموجودات وتجنب تعرضها للمخاطر ، فضلا عن تقييم العمليات الداخلية بالمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عملياتها مع القوانين الموضوعية والتحقق من الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، للحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية.
- 3 - حماية مصالح المودعين و كل من يلجأ إلى خدمات وليس فقط من إنكار المصارف إياها بل كذلك من ضياعها نتيجة سوء الادارة التي تعطل السيولة لدى المصرف.
- 4- دعم أنظمة الرقابة الداخلية للمنشأة للتقليل من فرص ارتكاب الاخطاء أو الغش.
- 5 -التأكد من ان جميع القوانين و الانظمة و التعليمات المعتمدة ،متماشية مع نشاطات المنشأة و التأكد من فعاليتها وجديتها ومن أنها تحقق الهدف المرجوا منها
- 6 -مراقبة ومتابعة تنفيذ الخطة ، للتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الاسباب التي أدت الى عدم تحقيقه.
- 7-تهدف الرقابة المصرفية إلى تجنب ظاهرتي الانكماش والتضخم.
- 8-إدارة المخاطر المصرفية وخاصة مع التطورات الحاصلة في مجال العمل المصرفي ، مما يستدعي ضرورة وجود متابعة ومراقبة وتفهم من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الرئيسية ، وذلك لوضع الضوابط اللازمة لحماية المصارف من المخاطر الحالية و المستقبلية.

3-1-4 أنواع الرقابة المصرفية:

تقسم الرقابة المصرفية الى عدة اشكال وهي كالآتي: (فريدة، 30، 2018-32)

1- الرقابة المصرفية بحسب مصادرها: وتقسم الى:

- 1- الرقابة الداخلية: وهي الرقابة التي تقم بها هيئات او مؤسسات مالية داخل البنك وتعد وظيفتها مستقلة لفحص الأنشطة وترتكز على ثلاثة أعمدة الرقابة المحاسبية، الرقابة الداخلية، والضبط الداخلي. ويتم رفع نتائجها بشكل تقارير الى المدير العام او رئيس مجلس الإدارة لمتابعتها عند الحاجة لذلك.
- 2- الرقابة الخارجية: تتميز بكونها رقابة شاملة ويعمل بها من خلال أجهزة مستقلة ومتخصصة ويكون عملها متمم للرقابة الداخلية متماز بالحيادية والشفافية.

2- الرقابة بحسب موقعها من التنفيذ: وتنقسم الى:

- 1- الرقابة السابقة للتنفيذ: وهي الرقابة التي تتحقق قبل البدء بالتنفيذ وتدعى بالرقابة الوقائية او المانعة لغرض التقليل من الأخطاء او الانحرافات الممكن وقوعها عند المقارنة بين الفعلي والمخطط له .
- 2- الرقابة اثناء التنفيذ: يهدف هذا النوع من الرقابة بمدى التزام المصارف بالمعايير والقواعد واحترامهم لها عند تنفيذ العمل وتحديد الانحرافات والاطفاء وإمكانية تصحيحها بالوقت الملائم.
- 3- الرقابة اللاحقة للتنفيذ: وتسمى أيضا بالرقابة المستندية او التابعة أي لا يتم تقديم الإجراءات والقرارات الا بعد التنفيذ بالفعل.

3- الرقابة حسب المعايير: وتنقسم الى:

- 1- الرقابة على أساس الإجراءات: تعتمد هذه الرقابة على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تصدر عن المنظمات مع مقارنتها بالقوانين وان هذا النوع من الرقابة يركز على العاملين والتصرفات وليس فقط على النتائج النهائية.
- 2- الرقابة على أساس النتائج: تعمل على قياس النتائج النهائية المتحققة من قبل المنظمات ويكون ذلك على أساس معايير تقاس بشكل موضوعي.

4- الرقابة حسب طبيعتها: وتنقسم الى:

- 1- الرقابة المحاسبية: يمكن من خلالها التأكد من التصرفات المالية وانها تمت بموجب القواعد والتعليمات.
- 2- الرقابة الاقتصادية: تعتمد على التأكد من كفاءة التنفيذ ومدى تأثير ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي.
- 5- الرقابة من حيث نطاق العملية الإدارية: وتنقسم الى:
 - 1- الرقابة الكاملة او الشاملة : ويقصد بها فحص كافة العمليات المالية المثبتة في السجلات وانها خالية من الغش والتلاعب والاطفاء ويكون ذلك عن طريق الرقابة الداخلية.
 - 2- الرقابة الجزئية: ويقصد بها فحص حسابات المنشأة على أساس الاختبار وهدفها التأكد من صحة الحسابات ويكون ذلك عن طريق الرقابة الخارجية ويتميز تقرير مراقب الحسابات بالحرية في ابداء رأيه دون تقييد ودون أي تدخل من الإدارة.

3-2 التهرب الضريبي:

3-2-1 مفهوم وتعريف التهرب الضريبي:

يعد التهرب الضريبي من الناحية القانونية هو " كل عمل يخالف القواعد المقررة لتنظيم وحماية العمليات والسياسات الاقتصادية للدولة، والذي نص عليه قانون العقوبات فهو يمثل مخالفة من قبل الوحدات في إخفاء او التلاعب بالمعلومات المقدمة الى الإدارة الضريبية من خلال تزويرها لغرض التقليل من الضريبة الواجبة عليها.

ومن الناحية الاقتصادية فان التهرب الضريبي هو التخلص كلياً او جزئياً من الالتزامات القانونية لدفع مبلغ الضريبة المستحقة على المكلف وذلك باستخدام وسائل غير مشروعة او استغلال ثغرات قانونية وتجنب دفع الضريبة. (العتابي والعزاوي، 2018، 57)

وتم تعريف التهرب الضريبي على انه: هي محاولة الشخص طبعي ام معنوي بعدم دفع مبلغ الضريبة المكلف بها كلياً او جزئياً وذلك باتباع أساليب مخالفة للتشريعات والقوانين الضريبي. (حسين، 175)

هي ظاهرة اقتصادية وضريبية تتمثل في التخفيف من الضريبة المفروضة على الشخص المكلف بها عن طريق اتباع وسائل مخالفة للقوانين وهذا بدوره يؤثر على الخزينة العامة للدولة. (Sempre H، 1993، 8)

3-2-2 أنواع التهرب الضريبي:

يقسم التهرب الضريبي الى نوعين وهما كالآتي: (شريف، 2017، 6-7)

1- التهرب المشروع: يقصد به التخلص من أعباء الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة للتشريعات والقوانين الضريبية حيث يقوم المكلف باستخدام حق من حقوقه في عدم دفع مبلغ الضريبة. ويكون ذلك دون مخالفة للنظام الضريبي وإنما الاستفادة من الثغرات القانونية ويكون ذلك من خلال الامتناع عن التصرف الموجب للضريبة أو عن الواقعة المنشأة للضريبة ويكون بشكل كلي أو جزئي.

2- التهرب غير المشروع: هي مخالفة للتشريعات والقوانين الضريبية من قبل المكلف وذلك باتباع وسائل الغش والتلاعب والاحتيال على القوانين المفروضة لغرض عدم الالتزام بدفع المبالغ الواجبة عليه وتكون هذه المخالفة صريحة ومقصودة بنية التهرب من دفع الضريبة وقد تكون المخلفة عند تحديد الوعاء الضريبي أو عن تحصيل مبلغها ليحول دون جبايتها. ويترتب على التهرب الضريبي نتائج سلبية متمثلة في إلحاق الضرر بخزينة الدولة من خلال تقليل إيراداتها العامة وقد تلجأ الدولة الى فرض أسعار ضريبية اعلى أو جديدة لتعويض النقص الحاصل لديها وهذا بدوره يزيد عبء دافعي الضرائب.

3-2-3 أسباب التهرب الضريبي:

هناك مجموعة من الأسباب التي تدعو المكلف في امتناعه عن دفع مبلغ الضريبة الواجبة عليه ويمكن تصنيفها بالآتي: (عبد الله وعليوي، 2011، 172-175)

1- الأسباب الإدارية: هناك مجموعة من العوامل الإدارية والفنية التي تؤدي الى التهرب الضريبي وهي:

- تعدد طرق التحصيل الضريبي.
- حدة أسلوب الجباية.
- صعوبة حصر المكلفين.
- عدم تأهيل الموظفين في الهيئة.
- ضعف الرقابة.
- الفساد الإداري.

2- الأسباب الاقتصادية : تعرض الدولة الى التقلبات الاقتصادية واثرها في النظام الضريبي وتأثير ذلك في انخفاض وارتفاع مستوى التهرب الضريبي.

3- الأسباب السياسية: مدى إمكانية الدولة في تقديم النفع العام من خلال استخدام الأموال العامة يؤدي الى التقليل من التهرب الضريبي وذلك بتقليل الفوارق الطبقة بين المكلفين.

4- الأسباب التشريعية: كثرة التشريعات الضريبية وإصدار القوانين بشكل مستمر يسبب نقطة ضعف وسهولة استغلال ثغراتها والتهرب من تطبيقها.

5- الأسباب الاجتماعية: قلة الوعي الضريبي لدى المكلفين حيث انه كلما نضج شعور الفرد بأهمية الضريبة كلما ساعد ذلك في التقليل من التهرب الضريبي.

6- الأسباب المالية: تتمثل برغبة المكلفين في الاحتفاظ والملكية وهذا يتوقف على سعر الضريبة المفروضة، سياسة الدولة الانفاقية، عقاب التهرب.

3-2-4 وسائل مكافحة التهريب الضريبي:

هناك مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تسعى من خلالها الى التقليل من التهريب الضريبي وهي كما يأتي: (السامرائي والعبودي، 2012، 141_142)

1- الوسائل الوقائية: تسعى الدول لضمان تحصيل الإيرادات الضريبية بوضع مجموعة من الوسائل الوقائية متمثلة بإعادة دراسة التشريعات الضريبية ومقارنتها بالتشريعات الأخرى ووضعها بشكل يكون خال من التعقيد والغموض والثغرات التي تترك مجال في استغلالها للتهرب الضريبي.

2- الوسائل الرقابية: تعمل الدولة على وضع جهات رقابية تقوم بالتحقق والرقابة وإرساء القواعد للتعاون فيما بين الإدارات وذلك من خلال الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والعقود الخاصة بالمكلفين والابلاغ عنها، حصر أموال المكلفين، تنمية الوعي الضريبي لدى المكلفين .

3- الوسائل الجزائية: وذلك بوضع قانون عقوبات للمخالفين بدفع الضريبة قد تكون عقوبات معنوية وذلك بوضع غرامة تأخيرية عند تأخير المكلف عن سداد الضريبة الواجبة عليه غفي القت المحدد ، او عقوبة بدنية متمثلة بالحبس.

4-1 الجانب العملي

تم اختيار العينة من الاضابير للشركات التجارية بشكل عشوائي من قسم الشركات في الإدارة الضريبية ولأنشطة مختلفة لسنة المالية 2019 ، وإجراء مقارنة بين الدخل المصرح به من قبل هذه الشركات للإدارة الضريبية وبين المعلومات المؤيدة بمستندات ثبوتية نتيجة الرقابة المصرفية لتحويلات المالية لأغراض تجارية لهذه الشركات .

الحالة الاولى / قدمت الشركة (a) لتجاره العصائر والمشروبات الغازية حساباتها المالية لغرض اجراءات التحاسب الضريبي وتضمنت ايرادها لسنة المالية صفر ، وعدم وجود مشتريات لغرض المتاجرة ، وعند اجراء عملية التحاسب الضريبي من قبل الإدارة الضريبية وفحص معلومات المكلف في قسم الحاسبة الالكترونية المستمدة من الجهات القائمة بالرقابية المصرفية (كجهة سائدة) تبين ان هناك مبالغ محولة بواسطة المصرف S عبر نافذة العملة الأجنبية في البنك المركزي لغرض الاستيراد بمقدار (100000) دولار وقد تم الاستيراد فعلاً خلال السنة المالية معززا ذلك بالتصاريح الكمركية للبضاعة المستوردة (عصائر ومشروبات غازية بنفس القيمة المحولة)

فلاحظ من خلال البيانات أعلاه ان المكلف عندما صرح للإدارة الضريبية نتيجة دخله صفر فان هناك تهرب ضريبي ولكن بواسطة المعلومات المستمدة من الجهات الرقابية المصرفية (كجهة سائدة) تبين هناك دخل خاضع للضريبة فكانت اجراءات التحاسب كما يأتي

أرباح الاستيراد بموجب المعادلة الاستيرادية تكون كما يأتي:

على فرض ان سعر الصرف حسب نشرة البنك المركزي (1200)

$$100000 \$ \times \text{سعر الصرف (1200)} = 120000000 \text{ دينار المبلغ المحول}$$

وبموجب المعادلة الاستيرادية

$$120000000 + 5\% \text{ من القيمة (رسم كمركي)} + 2\% \text{ من قيمة البضاعة والرسم (مصاريف)} \times \text{نسبه الضوابط لاستيراد}$$

$$25704000 = (20\%) \text{ المشروبات الغازية والعصائر للسنة}$$

$$25704000 \times 15\% = 3855600 \text{ دينار مبلغ الضريبة}$$

واستناداً على ما ذكر أعلاه نلاحظ التهرب الضريبي الواضح والمتعمد من خلال المكلف وذلك بتزييف حقائق نشاطه التجاري حيث كان يسعى ان تكون نتيجة النشاط صفر لكي لا يكون هناك ضريبه مفروضه عليه، لكن بالاعتماد على معلومات الرقابة المصرفية للتحويلات المالية كان هناك نشاط للشركة وفرضت الضريبة على هذا الأساس وبالتالي أدى الاعتماد على معلومات الرقابة المصرفية الى التقليل من حالات التهرب الضريبي بصورة عامه وللشركات التجارية بصورة خاصه.

الحالة الثانية/ قدمت الشركة (b) لتجاره الأثاث حساباتها المالية لغرض إجراءات التحاسب الضريبي وتضمنت ارباح لنشاط السنة المالية 1500000 ، وعدم وجود مشتريات لغرض المتاجرة ، وعند اجراء عملية التحاسب الضريبي من قبل الإدارة الضريبية وفحص معلومات المكلف في قسم الحاسبة الالكترونية المستمدة من الجهات القائمة بالرقابية المصرفية تبين ان هناك مبالغ محولة بواسطة المصرف x عبر نافذة العملة الأجنبية في البنك المركزي لغرض الاستيراد بمقدار (150000) دولار ولم يتم الاستيراد فعلاً فنلاحظ من خلال البيانات أعلاه ان المكلف عندما صرح للإدارة الضريبية نتيجة دخله 1500000 فان هناك تهرب ضريبي جزئي وذلك لعدم ذكر التحويلات المالية المحولة من قبله لأغراض تجارية ، ولكن بواسطة المعلومات المستمدة من الجهات القائمة بالرقابة المصرفية تبين هناك تحويلات مالية لأغراض تجارية ولم يقابلها استيراد فكانت اجراءات التحاسب كما يأتي

$$1500000 \times 15\% = 225000 \text{ مبلغ الضريبة عن الدخل المصرح به من قبل المكلف}$$

اما فيما يخص المبلغ المحول الذي لا يقابله استيراد فيتم التحاسب الضريبي عليه كالآتي

وعلى فرض سعر الصرف حسب نشرة البنك المركزي (1200)

$$1500000 \$ \times \text{سعر الصرف } 1200 = 1800000000 \text{ دينار المبلغ المحول}$$

$$1800000000 \times 70\% = \text{اعلى نسبة بالضوابط } 15\% = 189000000 \times 3 \text{ للوصول الى الضريبة ومثلها كمخالفة} =$$

$$56700000 \text{ دينار مبلغ الضريبة على المبلغ المحول للأغراض التجارية ولم يقابله استيراد بالفعل}$$

وحسب ماتبين أعلاه نلاحظ ان التهرب الضريبي واضح ومقصود من قبل المكلف من خلال تصريحه بجزء بسيط من دخله وعدم ذكر التحويل المالي الذي قام به لغرض الاستيراد ولم يستورد بالفعل والغرض من ذلك تقليل مبلغ الضريبة ، ولكن بموجب المعلومات المزودة للإدارة الضريبية من قبل الجهات الرقابية على المصارف تم التعرف على هذه التحويلات المالية وتم التحاسب الضريبي عنها .

الحالة الثالثة/ قدمت الشركة (c) لتجاره الاجهزة الطبية حساباتها المالية لغرض التحاسب الضريبي وتضمنت ايراد النشاط الجاري صفر ، وعدم وجود مشتريات لغرض المتاجرة ، وعند اجراء عملية التحاسب الضريبي من قبل الإدارة الضريبية وفحص معلومات المكلف في قسم الحاسبة الالكترونية المستمدة من الجهات القائمة بالرقابة المصرفية تبين ان هناك مبالغ محولة بواسطة المصرف k عبر نافذة العملة الأجنبية في البنك المركزي لغرض الاستيراد بمقدار (220000) دولار ولم يتم الاستيراد فعلاً .

فنلاحظ من خلال البيانات أعلاه ان المكلف عندما صرح للسلطة الضريبية نتيجة دخله صفر بالاضافة الى عدم ذكر المبالغ المحولة من قبله لأغراض تجارية فهذا يعتبر تهرب ضريبي كلي ، ولكن بموجب المعلومات المستمدة من الجهات القائمة بالرقابة المصرفية تم التعرف على هذه التحويلات وتم التحاسب عليها.

فكانت اجراءات التحاسب كما يلي وعلى فرض سعر الصرف حسب نشرة البنك المركزي (1200)

$$220000 \$ \times \text{سعر الصرف } 1200 = 264000000 \text{ دينار المبلغ المحول}$$

$$264000000 \times 70\% = \text{اعلى نسبة بالضوابط } 15\% = 27720000 \times 3 \text{ للوصول الى الضريبة ومثلها كمخالفة} =$$

$$83160000 \text{ دينار مبلغ الضريبة على المبلغ المحول للأغراض التجارية ولم يقابله استيراد بالفعل}$$

ومن خلال ماتبين أعلاه نلاحظ انه حسب تصريح المكلف لا يوجد مبلغ ضريبي مفروض عليه أي حاول التهرب من الضريبة ولكن بالاعتماد على المعلومات المستمدة من الجهات القائمة بالرقابة المصرفية تم التعرف على التحويلات المالية التي قامت بها الشركة لأغراض تجاريه ولم يقابلها أي استيراد بالفعل ولولا هذه المعلومات لكان هناك تهرب ضريبي فعلي للمكلف.

واستناداً لنتائج الحالات العملية اعلاه تبين أن الرقابة المصرفية قللت بالفعل من التهرب الضريبي بصورة عامه وبالشركات التجارية بصورة خاصه ، واستناداً لهذه النتائج فقد توفر التأيد اللازم لقبول فرضيه البحث ان المعلومات التي تم الحصول عليها من قبل الإدارة الضريبية بواسطة الجهة القائمة بالرقابة المصرفية (كجهة ساندة) تساعد في الحد من التهرب الضريبي للشركات التجارية ، وذلك من خلال الوصول للتحويلات المالية الفعلية للأغراض التجارية ، ومن ثم التحاسب عليها وفق الضوابط السنويه، وبالتالي الحد من التهرب الضريبي .

5-1 الاستنتاجات والتوصيات

5-1-1 الاستنتاجات

1. وجود عدد كبير من المكلفين غير مصرحين عن جميع انشطتهم التجارية لغرض تقليل الوعاء الضريبي وبالتالي تقليل مبلغ الضريبة وهذا مايسمى بالتهرب الضريبي الجزئي.
2. قلة الوعي الضريبي لدى المكلفين بدفع الضريبة مما أدى لانعدام التعاون والثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية .
3. من خلال الحالات العملية تبين ان هناك معلومات مصرح بها من قبل المكلف للسلطة الضريبية نتيجة دخله صفر بالاضافة الى عدم ذكر المبالغ المحولة من قبله لأغراض تجارية فهذا يعتبر تهرب ضريبي كلي ، ولكن بموجب المعلومات المستمدة من الجهات القائمة بالرقابة المصرفية تم التعرف على هذه التحويلات وتم التحاسب عليها.
4. ان هناك تهرب ضريبي جزئي وذلك لعدم ذكر التحويلات المالية المحولة من قبله لأغراض تجارية ، ولكن بواسطة المعلومات المستمدة من الجهات القائمة بالرقابة المصرفية تبين هناك تحويلات مالية لأغراض تجارية ولم يقابلها استيراد.

5-1-2 التوصيات

1. تحويل الاشراف والرقابة المصرفية الى وكالة مستقلة ، والعمل على وضع نظام الكتروني لأيصال المعلومات التي تخص الشركات التجارية وتحويلاتهم المالية للأغراض التجارية الى قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب تلقائياً دون تأخير.
2. العمل على وضع نشرات توعويه اوكتيبات تبين اهداف الضريبة وذلك لزيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بدفع الضريبة.
3. فرض غرامة عاليا نسبياً من قبل المصرف على الشركات التجارية التي تحول مبالغ لغرض الاستيراد ولم يقابلها استيراد.
4. العمل على التنسيق بين قسم الرقابة المصرفية والهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك من اجل تبادل المعلومات والاتفاق بخصوص فرض العقوبات على المبالغ المحولة لغرض الاستيراد وبالتالي لم يقابلها استيراد.

المصادر:

- 1- العتابي، حسين عاشور جبر والعزاوي، فيصل سرحان عبود، التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تنمية عدالة توزيع الاعباء الضريبية على المكلفين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثالث عشر، العدد 44، 2018.
- 2- حسين، زينة يونس، مدى فاعلية النصوص الجزائية في مكافحة جريمة التهرب الضريبي، المجلة القانونية، (ISSN : 2537 – 0758).
- 3- شريف، عباس ثامر، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، كلية القانون والعلوم السياسية، 2017.
- 4- عبد الله، قاسم محمد وعليوي، نجم عبد، التهرب الضريبي في العراق : الأسباب وسبل المعالجة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد 13 العدد 3، 2011.
- 5- راضي، نور الهدى كاظم، أساليب الرقابة المصرفية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 52، 2019.
- 6- سليمة، زفوني، الرقابة المصرفية في اطار القانون الوضعي الجزائري، 2012.
- 7- شكير، محمد سلمان، رقابة البنك المركزي على المصارف، جامعة بابل، 2011.
- 8- بركات، عماد رفيق وملحم، ميساء منير وطنش، خلود احمد وعبد الله، صلاح الدين، الرقابة المصرفية النوعية تقدير اقتصادي إسلامي، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، مجلد 11، عدد 3، 2020.
- 9- فريدة، خنير، الرقابة المصرفية في الجزائر، جامعة جيلالي ليايس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.
- 10- الراوي، خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، الأردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008.
- 11- السامرائي، يسرى مهدي حسن والعبيدي، زهرة خضير عباس، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2012.
- 12- Beck، Thorsten& Gros، Danie، **Monetary Policy And Banking Supervision**، European Banking Center Discussion Paper ، No. 2013-003
- 13- CuJas1993,Paris,et **Tresor**. Budqet Sempreh
- 14- Dang، Uyen ، **The Camel Rating System In Banking Supervision A Case Study**، 2011.
- 15- Agnes,Charies، : **The impact of innovative accounting practices on tax evasion in Kenyan companies**، 2012